الاصلاح السياسي في العراق
قراءة في اهم التحديات الداخلية

أ د. احمد عبد الله ناهي[1] أ. م. د. علي محمد علوان[2]

ملخص البحث

يعد الاصلاح السياسي من المفاهيم الاكثر اهمية فيما يتعلق بالانظمة السياسية، ففي اغلب الاحيان تقوم الدول على فترات باصلاح الخلل الذي يظهر في دساتيرها او آليات عمل النظام السياسي عند التطبيق. وفي العراق فأن نشوء النظام السياسي بموجب دستور 2005 كان ضمن ظروف غير طبيعية، مما ادى الى ظهور مشاكل وثغرات اثناء التطبيق تحتاج الى اصلاح سياسي حقيقي لعل من اهمها الفساد السياسي والتداخل بين السلطات، مما دفع المختصين الى المطالبة بإصلاح النظام السياسي كمؤسسات سياسية او وسائل عمل لأجل ان يستمر النظام السياسي باداء وظائفه بشكل مناسب.

مقدمة

لم يسبق ان كانت السياسة العراقية امام ضغط مطلب الاصلاح مثلما هي اليوم وهذا لا يعود الى ان هذا المطلب جديد على المشهد السياسي العراقي، وان فكرة الاصلاح لم تكن مدرجة قبل هذا التاريخ على الصعيدين الشعبي

[1] جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.

[2] جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.

والرسمي، على العكس من ذلك كانت الفكرة قائمة على صعيد الخطاب الرسمي او حتى ضمن مطالب القوى السياسية، ولكن تم احتواء هذه المطالب ولمعاذير عديدة بعضها مرتبط بمواجهة خطر داعش او بحجة الدولة العراقية مشغولة بملفات عدة، بيد ان الانتصارات التي تحققت عقب الانتصار على داعش، قد امنت الزخم الكافي للولوج في معركة الاصلاح والابتداء فيها، وعليه تبنت الدولة العراقية فكرة الاصلاح بعدما ايقنت بضرورته ولزومه وانه خيار استراتيجي لا فكاك عنه ولا بديل.

من هنا تنطلق محاولة البحث في عمق التحديات الداخلية التي تعد معوقات حقيقية امام جريان فعل الاصلاح وانطلاقه، باعتبار تكلفتها العالية ومساق تأثيراتها التي اذا لم تنهي فكرة الاصلاح او تلغيها، فأنها ستؤدي الى اضعافها او تشويه اهدافها واتجاهاتها.

وعليه فأن فكرة البحث تنطلق من فرضية اساسية قوامها ((يعد الاصلاح السياسي ضرورة اساسية بالنسبة لواقع النظام السياسي العراقي الذي يعاني من تردٍ عميق على مستوى الاداء والصيرورة بالشكل الذي يفرض الاصلاح ويؤكده كشرط ابقاء واستمرار)).

وعلى هذا يعالج البحث هذه الفرضية من خلال ثلاث محاور اساسية حيث يعالج في المحور الاول تعريف الاصلاح السياسي والعلاقة بينه وبين المفاهيم المقاربة، بينما يتناول في المحور الثاني اهم التحديات الداخلية والتي تمثل رزمة واسعة من المعوقات التي يفرضها الواقع العراقي، على ان المحور الثالث سيختص ببيان اهم الاليات والوسائل المقترحة لانطلاق حركة الاصلاح وديمومتها.

المحور الاول/ مفهوم الاصلاح السياسي والمفاهيم المقاربة له

بقدر ضرورة الاصلاح واهميته بالنسبة للنظام السياسي بقدر ما عكس ذلك اشكالاً جدلياً حول معنى المفهوم ومضمونه الخاص به، وعلى هذا بدا الاختلاف قاعدة اساسية لكل دراسة بحثية تفترض البحث في معنى المفهوم وتحاول التنقيب في جذوره واصوله وحتى مدياته وكذلك تعدد الصيغ التي ترتبط به بالشكل الذي لا يقدم او يفرز صورة متكاملة عنه، ولربما مرد ذلك تعدد المداخل المعرفية التي حاولت البحث في المفهوم ومن ثم اخضاعه للمعاني التي تريد استخلاصها من المفهوم او ليَّ المفهوم للمعاني التي تريدها، ووفق ذلك فلابد لمن يبحث في ابعاد المفهوم ان يجابه تشويشاً معرفياً، حيث ان هناك تباين في معنى الاصلاح بين المؤيدين والمعارضين، فهناك من يفترض الاصلاح اطاراً واسعاً من التغيير يرتبط بنسق النظام وابعاده المختلفة، من خلال الناتج عنه وهو تقديم صياغة جديدة للنظام وعملية الاصلاح ستكون ذات منحى تغيير هيكلي لمستوى النظام وادائه، ولذلك نجد تلك التصورات التي تفهم الاصلاح بالثورة وفي الاطار التاريخي غالباً ما يقرن الاصلاح بالثورة، وعلى ذلك يمكن تفهم القدر الكبير من التغيير الذي احدثته كل من الثورة الفرنسية والامريكية والروسية، وضمن منحى يدرك الثورة اعلى درجات الاصلاح واكبرها حجماً واعمقها اثراً سيما حينما يصاحب التغيير بقمة السلطة تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبرى[1]، بينما ذلك التصور الذي يفترض الاصلاح ليس اكثر من بعض الاصلاحات الجزئية والشكلية الانتقائية التي تقوم بها بعض الانظمة، وعلى ذلك نجد الاصلاح ليس اكثر من اجراء انتخابات صورية او اجراء تغييرات شكلية في اداء النظام او حتى التوسع في استخدام بعض المفاهيم كمحاربة الفساد او الشفافية والتنمية السياسية، ولربما جنحت العديد من دول العالم الى هذا النمط اثر تواتر العديد من الضغوط والتي مصدرها خارجي [2]، وهذا ثانياً واما ثالثاً فيكون الاصلاح في مواجهة مستويات متعددة قد تغالب الاصلاح الدستوري الى

الاصلاح السياسي والاقتصادي، وهذا التصور يفهم الاصلاح من خلال رؤية كلية، وبالتالي فالأمر لا يتعلق برزمة من الاصلاح، وانما الاصلاح يرتبط بأسس النظام وابعاده الفكرية، والقصد بذلك البعد الايديولوجي فأساسيات النظام تعترضها الاشكاليات، وبالتالي فنمط الاصلاح يجب ان يكون عميقاً وهيكلياً بالشكل الذي يرسم صور جديدة للنظام تختلف عن تلك المتداولة والمعروفة عن النظام، وعلى هذا يمكن تفهم ذلك الرواج الذي اتسمت به الديمقراطية الليبرالية كنتاج لمرحلة مفصلية في التطور التاريخي الانساني مع سقوط الاتحاد السوفيتي لتمسي الديمقراطية ليست البديل عن الانظمة الشمولية التي جثمت على صدور الشعوب ولعقود مضت وانما فهم الديمقراطية كاطار قدري لهذه الشعوب التي ما فتأت ان طبقت الاشتراكية وهي اليوم في مسار تطبيق الديمقراطية كخيار حتمي وضروري لا يمكن تجاوزه او التغافل عنه [3]وهذا المنحى في تفهم الاصلاح يمكن ان يبرز ضمن اطار المنظور الاخر وهو ما تجسده دعوات الاسلاميين التي تعتقد ان المشروع الاسلامي يمتلك مقومات التغيير والتأثير وهو ان مر بكبوات عدة، الا انها لا تعد مقياساً لنجاح التجربة من فشلها بحكم ان التجربة ولدت في اجواء غير طبيعية ولربما عاكست رياح التغيير الارتدادية لتعود بشكل عكسي على طبيعة المشروع الاسلامي والنتائج التي تمخضت عنه [4]، فالإصلاح السياسي انما يتحقق ولكن بنمط اسلامي يتفق مع الشريعة الاسلامية والعادات، التي تعد مقومات اساسية قادرة على وقف القيم العلمانية والهيمنة الاقتصادية والنفوذ السياسي، وبالتالي يكن الاصلاح اداة اساسية لتعزيز مناعة المجتمعات العربية والاسلامية ازاء خطر الهيمنة والنفوذ واستيلاد مبدأ الاستتباع الفكري والاستنبات الايديولوجي[5]، واما رابعاً فخضوع المفهوم لقدر من التمايز التأريخي وهذا ما انعكس على مضمون المفهوم بحسب اختلاف الفترة الزمنية، فالمعنى التي ارتبط بالفهم الاولي قد ارتبط بذلك الفهم الذي يرغب بتأسيس النظام

السياسي على مرتكزات اساسية تتمثل في سيادة الدستور والقانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية، والحرية السياسية، حماية الحريات العامة، واستقلال القضاء، وهذا المنحى هو الذي برز بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001، بمعنى الرغبة التحول من نظم حكم تتسم بالتسلطية الى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل [6]، على ان المنحى الاخر سيقترن بالدمقرطة فالإصلاح سيرتبط بهدف الوصول الى صورة الحكم الديمقراطي، ولاشك ان اقامة الحكم الديمقراطي سيشمل اجراء تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية، مأسسة النظام، انتخابات نزيهة، تثبيت الديمقراطية) [7]، ولاشك ان ولوج مرحلة البناء الديمقراطي سيحتاج الى فترة زمنية اوسع لأن التحول يفترض المرور اولاً بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً الى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وعبر آليات ديمقراطية[8]، وبقدر الاختلاف في معنى الاصلاح السياسي شأنه شأن غيره من المفاهيم في علم السياسة، فأن هذا الاختلاف قد انعكس على العلاقة مع غيره من المفاهيم المقاربة، والتي بدون شك ستحمل دلالات قيمية وايديولوجية مختلفة واذا كانت على العموم مفاهيم تشير الى تحول في بنية النظام السياسي او آلية عمله، الا انه تبقى اختلافات دلالية ومعرفية بين هذه المفاهيم على الاقل من حيث السياق الذي طرحت فيه[9]، ويتداخل مفهوم الاصلاح السياسي مع التنمية السياسية التي تبرز بأنها العملية التي تهدف الى اقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، او هي نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق اهدافه والياته [10]، على ان التنظير بمفهوم التنمية السياسية كان اسبق تأريخياً من الاصلاح السياسي كما انعكس تركيزه بشكل اساسي على الفكر وذلك على حساب الحياة المادية، من خلال النظر الى الافكار بكونها الخالقة او المحددة لمجرى التأريخ، وبالتالي لن يكون امام دول

العالم النامي الا مفهومان احدهما تداعى والاخر بقي وهو المفهوم الغربي [11]، ولقد ارتبط مفهوم التحديث بشكل وثيق بمفهوم التنمية السياسية وعدوه مرادفاً للتغريب، حيث ان حداثة المجتمعات مرتبط بالدرجة التي يتمكن خلالها السيطرة على الطبيعة ويكون قادراً على تبني مؤسسات متطورة، فهو حركة بأتجاه الاخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياق الغربي، وهذا المفهوم سيركز على الارتباط بالمساق الغربي، ومن خلال ربطه بالسياق التاريخي الذي افرزه والمرجعيات الفلسفية التي بلورته، وعلى الرغم من اهمية التحديث وصلته بالتحولات الاجتماعية التأريخية في العقود الاخيرة، إلا ان هذه النظرية تبقى مرتبطة بالطبيعة العرقية الغربية التي تفسر الحداثة بما هو كائن معاصر في البلاد الغربية [12].

وبقدر التقارب بين مفهومي الاصلاح السياسي ومفهومي التحديث والتنمية السياسية فكلاهما يشيران الى ادخال تعديلات على العملية السياسية والممارسة السياسية وضمن الابعاد المؤسسية والدستورية او تحفيز مؤسسات المجتمع المدني، إلا ان حقيقة العلاقة بينهما ان الاصلاح السياسي يتضمن دائرة اوسع من حدود المفهومين وانه بطبيعة الحال يشتمل مجال التنمية السياسية والتحديث، فأبعاد الاصلاح تتضمن بالطبيعة حدود ومجال عملهما وقد تأخذ الدول جانباً من جوانبهما ولكن في المحصلة، فأن حدود الحكم على الاخذ بالإصلاح السياسي ومقاييسه تبقى محدودة وليست مطلقة او كاملة باعتبار ان حدود الاصلاح مفتوحة، كما ان ابعاده واسعة وقد تتصل لتمس اطار وبنية النظام السياسي ككل، ويثير مفهوم التحول الديمقراطي قدراً من المقاربة مع مفهوم الاصلاح، ولابد من الاشارة ان التحول الديمقراطي يؤرخ لمرحلة مفصلية للتطور الانساني حينما توارى النموذج الاشتراكي وامسى النموذج الغربي قدراً للمجتمعات الانسانية وانه يمثل المرحلة الاخيرة من التطور الانساني ليشير الى عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية، فهو جملة العمليات التي

يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية الى الحالة الديمقراطية[13]، واعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، يمكن ان يشير الى مساحة الاختلاف بين المفهومين، ما دام الاصلاح صيرورة مستمرة لا تتحدد بمسار او بهدف واحد، وانما هي عملية مستمرة يرتبط وجودها بوجود النظام السياسي وتبقى مستمرة، ما دام قائماً وقد يتضمن بهذا الصدد التحول الديمقراطي في مساراته، وفي الوقت الذي يفترض كل تحول ديمقراطي على اصلاح سياسي، إلا انه بالضرورة لا يفترض كل اصلاح سياسي على تحول ديمقراطي، ووفقاً لما سبق، فأن الاصلاح السياسي هي عملية التغيير والتعديل التي تسير بشكل مزدوج سواء بالنسبة للنظام السياسي بأبعاده المختلفة الدستورية والمؤسساتية وعلى صعيد الاطر والعمليات او بالنسبة للبناء المجتمعي على صعيد الاداء والسلوكيات والثقافة السياسية والاداء الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني مواكبة للتغيرات الحادثة في المجال الداخلي والخارجي واستجابة لطبيعة التحديات التي يواجهها النظام، كما يمتاز بأنه:

- انه يمثل سياق دائمي يعد استجابة لقانون التغيير وهو احتياج يظهر مع ظهور مرحلة جديدة في حياة الشعب والامة، فالظروف قد تغيرت والاحتياجات كذلك والسياق المحيط بهما.
- العمومية والشمول بمعنى يمس كافة مفاصل النظام السياسي والاطار الاجرائي من خلال مرتكزات الديمقراطية وابعادها المتعددة كالشرعية والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وحرية المشاركة والتمثيل.
- يستند الى استراتيجية معدة بشكل جيد ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد اصلاحها ويتجاوز ابعاد الثورة والانقلاب الذي يحدث بشكل فجائي وغير مدروس.
- يجب ان يكون ذاتياً من الداخل وليس موضوعياً مفروض من الخارج.

- التركيز على المضمون والجوهر لا الشكل ويجب ان يتلازم مع البنى الفكرية القائمة بمعنى ان تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من قبل النخبة والشعب على السواء.
- التلازم مع مفهوم الشرعية السياسية والتي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس والا فلا فائدة من الاصلاح حين يقود الى تراجع الشرعية السياسية.

المحور الثاني/ التحديات الداخلية المواجهة لحركة الاصلاح السياسي في العراق

تتباين التحديات الداخلية وتتعدد بحسب تطور النظام السياسي ودرجة تماسكه وعلى هذا فعلى صعيد الواقع العراقي تترادف مجموعة من المعوقات التي يصدر بعضها من وقائع المجتمع العراقي وحقائقه الاساسية، بالإضافة الى تلك المعوقات التي تفرض وجودها طبيعة التجربة السياسية التي عرفها العراق والتي خلفت نسقاً مشوهاً متردياً للديمقراطية، انعكست ظلاله على مسار التجربة واثارها واورثته تركة عميقة من النتائج التي سلبت هذا النموذج الكثير من جاذبيته وتأثيراته على المنطقة كنمط ناجح يتمتع بأعلى درجات الفاعلية والتأثير، وعلى ذلك تبرز وفي اطار النمط العراقي العديد من التحديات اهمها:

أولاً/ المحاصصة:

باعتبار ان عملية بناء الدولة في العراق بعد 9/ 4/ 2003، قد عانت من مشكلة جوهرية عند تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، على وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والاديان والطوائف العراقية، لضمان تمثيلها واسماع اصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها لتتأسس الدولة العراقية على قاعدة المحاصصة القومية والدينية والطائفية [14]، إذ لم يتمكن النظام السياسي من تكوين مشروع وطني لدولة وطنية مبنية على العدالة والمساواة والحرية بل أتت بدولة مشوهة

قائمة على اساس عرقي وطائفي ومذهبي، مما ادى الى فشلها والذي تتحمله الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية، حيث ان اغلب المحاولات البنيوية للدولة العراقية قامت على أسس متقطعة عن استحقاقات الدولة الوطنية[15]. فاعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني في الدولة [16]، فقامت الاحزاب والقوى السياسية على اساس الانتماءات الطائفية والاثنية في الانتخابات، وفي تشكيل الحكومات بعد عام 2003، وتم تقنين المحاصصة الطائفية في الدستور ضمنياً، حيث لم تعطِ صلاحيات لفصل اي وزير من رئاسة مجلس الوزراء الا بموافقة البرلمان، وعندما يكون البرلمان مقطع الاوصال بين الاحزاب السياسية الفئوية، فإن اقالة اي وزير يهدد استقرار الحكومة، وهذا ما لا تستطيع اي من القوى السياسية ان تجازف به، وبذلك غيب دور البرلمان الذي تحول في بعض الاحيان الى واجهة للسلطة التنفيذية[17].

إن نظام المحاصصة على المستوى السياسي والاداري هو احد خصائص الدولة العراقية بعد عام 2003، واستمراره يهدد اي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في ادارة الدولة، واخطر ما في المحاصصة هو عدم ركونها الى التقسيم الحزبي، انما اتجهت الى اعتماد مستويات اخرى من المحاصصة، التي تعد اخطر مشكلة تواجه بناء الدولة العراقية، وان اي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في ادارة المؤسسات سوف يؤدي بها الى تفشي الفساد والاسلوب السيء في ادارة الدولة كمرحلة اولى وانهيار الدولة كمرحلة تالية ان تواتر الاتباع لها النمط من الادارة جعلت المحاصصة احدى ركائز العملية السياسية، وبالتالي فأي اجراء يستهدف الاصلاح السياسي لابد له يغادر

المحاصصة او يلغيها باعتبارها نمط يكرس التصنيف الطائفي والقومي، ومن ثم يغادر المواطنة كمنطق اساسي لأي تجربة ديمقراطية حقيقية.

ثانياً/ التوافقية:

لم يكتفِ مؤسسو العملية السياسية بالمحاصصة انما فرضوا التوافقية، ومفادها ان كل قرار وكل فعل يمكن ان يعاد صياغته، وفقاً لمنطق قبول وجود المحاصصة، ومن ثم ان تكون القرارات والتشريعات وسطياً تراعي مصالح من موجود في قمة الحكم في عراق ما بعد العام 2003 [18]. فقد يكون من المناسب الاخذ بالديمقراطية التوافقية بعد انهيار النظام السياسي العراقي للاتفاق على حد ادنى من القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة كلها في العملية السياسية، لأجل ارساء اسس بناء الدولة والشروع في عملية التحول الديمقراطي [19]، ويكاد ينطبق هذا على الاحزاب والقوى السياسية التي ادارت العملية السياسية بعد عام 2003، فهي ذات انتماء ديني او مذهبي، اذ أعاد المشهد السياسي نمذجة المجتمع العراقي على اساس الهوية الطائفية والعرقية [20]، إذ تحمل التوافقية اعترافاً ضمنياً بالواقع الراهن كحل انتقالي ولكن استمرارها يغدو عقبة امام بناء الدولة العراقية، لأنها تصطدم بحواجز جرى ترسيخها عبر ذلك كجزء من التسوية السياسية، وهذه الحواجز هي الطائفية والعرقية والاثنية التي يصعب تجاوزها وتخطيها، ولم تستطع ثقافة المجتمع السياسي القفز فوقها وتجاوزها [21]، إذ تؤدي الى ضعف مفاهيم القيم السياسية الديمقراطية او غيابها واهمها المعارضة والاغلبية السياسية، لأن التوافقية في هذه الحالة تحاول ان تجهض على موضوعية الاختلاف التي هي القاعدة الاساسية للمعارضة، وان الركون الى المحاصصة الطائفية، ما دامت صيغت على اساس التمثيل الاجتماعي السياسي ذوي الاستقطاب الطائفي[22].

وكل من نظامي المحاصصة والتوافقية، انتهيا الى اشاعة اجواء من الممارسات التي عمقت من ازمة العراق كدولة، واهمها:

1. الفساد: فأحدى المشكلات الاساسية التي يعاني منها العراق اليوم هي مشكلة الفساد حتى امسى داء اصاب معظم مفاصل الدولة العراقية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لا زال يمثل مشكلة اساسية امام بناء الدولة .

إذ ظهر الفساد بشكل جلي وواضح في العراق بعد الاحتلال الاميركي للعراق في عام 2003، إذ ساعد الاحتلال في استشراء ظاهرة الفساد، وذلك من خلال اساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية واتاحة الفرصة للفاسدين بالبنى التحتية والرموز الحضارية والثقافية للدولة، مما ادى الى اضعاف الدولة وبنيتها الاساسية [23]. وان ارتفاع مستويات الفساد في العراق انطوى على عدد من المستوحاة التي لو توفرت في اي نظام سياسي تجعل من الفساد ممارسة محدودة، وهذه المقومات هي: العقلانية في اتخاذ القرارات وتوافر الشفافية والمسائلة والمحاسبة [24]. ويلعب الفساد دوراً كبيراً في نخر وتداعي النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته او استقراره او سمعته كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه، ويقود الى صراعات كبيرة اذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات المختلفة، ويؤدي الى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لقلو الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة، كما يسيء الفساد الى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن ان تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدولة تضع شروطاً قد تمس بسيادة الدولة لمنع مساعدتها [25].

2. تمدد الارهاب والانفلات الامني: وله نصيبه الكبير في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الامن والاستقرار، حيث ان الاستقرار الامني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمشكلة الامنية تشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية، فحل المؤسسات الامنية من قبل سلطة الائتلاف الموحدة قد فتح البلاد على مصراعيه امام توافد القوى الارهابية، كما امكن ان يخلق خلايا نائمة لتنفيذ اعماله ورغم تعدد هذه القوى وتباين الاهداف التي تسعى لتحقيقها في العراق، إلا أنها تشترك في هدف واحد إلا وهو ايقاع الاذى بالشعب العراقي وخلق حالة من اللا استقرار فيه. ادى انهيار النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 الى الانفلات الامني وتزايد مظاهره وصوره ك (استخدام السيارات المفخخة والتي توقع عشرات الضحايا، وتعرض العلماء والاكاديميين والاطباء لعمليات الخطف والقتل والاغتيالات المنظمة، وتزايد عمليات القتل[26]، إذ نشأت نتيجة ذلك المد الارهابي المتأسلم شرائح اجتماعية جديدة في المجتمع العراقي وظهور فئات بيروقراطية ذات سمة طائفية وعشائرية [27].
وتعد الجماعات المسلحة غير النظامية اساس للانفلات الامني والفراغ السياسي الذي خلفه انهيار النظام السياسي والذي راحت تملؤه تلك الجماعات المسلحة غير النظامية التي حولت الخلافات الدينية الى مصالح سياسية، ذلك ان هذه الجماعات لا زالت تملك سيطرة فعلية على الارض وتعتقد بقدرتها على التحدي[28].

3. غياب الرؤية الشمولية الجامعة: لقد اتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية المعارضة له، الى اعادة ممارسة العمل بعلنية بإعادة صلاتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها، وقد قادت ظروف الصراع على السلطة

حالياً ببعض من الاحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها او كيانها، فتشكلت كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها[29]. إذ أن معظم التيارات والاحزاب السياسية الحالية المتنفذة لا تملك من الحنكة ما يجعلها تكتفي بمظاهر التعددية السياسية في افضل الاحوال ومفهوم الديمقراطية لدى الجماعات الحاكمة يقتصر على الانتخابات ولا يسمح للمعارضين ان يكون لهم صوت، اي ان مفهوم الديمقراطية في العراق لا يتعدى السماح لوجود رأي دون الرأي الاخر، اما ان تكون فعلياً هي آلية الانتقال السلمي للسلطة فأن هذه المسألة لا ترد على ذهن اي مسؤول، والمتتبع للخطاب السياسي للقيادات السياسية في العراق سيجد انهم يصفون الرغبة في تولي السلطة عن طريق صناديق الانتخاب بأنه الهدف الاسمى للديمقراطية، وان السماح بهذا القدر من حرية التعبير وحرية التنظيم الحزبي كافي في هذه المرحلة، وهو بالحقيقة يكفي لامتصاص التوترات الناجمة عن غياب قنوات التعبير والتنظيم بالنسبة لجماعات من النخب. وهنالك أيضاً مسألة عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية، فعلى الرغم من ان القيادات والقوى السياسية كثيرون ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارسها معظمهم على ارض الواقع على اي مستوى من مستوياتها، فالديمقراطية ما زالت شعارات تفتقر الى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين الى الانتقال اليها، كما ان ممارستها في تنظيم المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية واحزاب الامر الواقع يشوبها الكثير من اوجه النقص [30]. وقد ادى الاختلاف في فهم الديمقراطية وغياب العمل بها الى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير والتحول [31]. إذ تفتقر معظم الكيانات السياسية الى برنامج وطني موحد يجمع في طياته

جميع العراقيين، ويكون هدفه الاساسي بناء دولة عراقية، رغم ان جميع الاصوات تنادي بهذا الهدف في الظاهر ولكن عند الافعال تنحصر برامجها بمصالح ضيقة، وهو ما يشكل عائق كبير في وجهة بناء دولة تقوم على المؤسسات والمصالح الوطنية المشتركة [32].

4. غياب الدولة المدنية ودولة القانون: ان التهديد الفعلي الاخر للنظام العام هو غياب الحكم المدني، من خلال محاولات العودة لأحياء حكم (القبيلة والدين، فضلاً عن حكم المتعسكرين))[33]، وهو تهديد فعلي للحكومة المدنية التي تقوم على اساس فرض القانون وسيادة حكم المؤسسات الحكومية في ادارة شؤون الدولة، ومن خلال ذلك فأن الحكومة العراقية تواجه تهديد خطير يهددها من خلال محاولة العودة لحكم (القبيلة والدين) التي يعطيها المواطن ولاءه وليس تقديم الولاء للدولة. فالتنظيمات العشائرية التي برزت قبل عام 2003 وبعده تستند في هيكلها واهدافها الى رؤى تقليدية ، فأغلب التأثيرات العشائرية في الحدث العراقي تأتي في اطار التأثيرات الشخصية لبعض رؤساء العشائر من خلال احزاب دينية او علمانية خصوصا" بعد عام 2003، فتأثير القبيلة على سلوك الفرد بدا واضحاً ولا يمكن تجاهله، والعشيرة في العراق تعد من اكثر المرجعيات المحددة لسلوك الفرد، حيث يكون لهذه المرجعية دور في تنشئة الافراد وهي تتوهم ان يكون دورها او تحاول ان يكون لها دورا" يتناسب مع مرحلة التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق، فصوت الدين والعشيرة والمذهب اقوى من اي صوت اخر، لذلك لابد من ان تكون البداية منهم، لما يشكلون تأثير حيوي وحاسم [34]. فتحول ولاء الفرد من الدولة الى الطائفة والعشيرة، بل ان المواطن العراقي ونتيجة لضعف سلطة الدولة وربما غيابها بالكامل فأن صار يلجأ الى الاهتمام بالعشيرة والطائفة

من اية قوة خارجية، وبالتالي ادى الى ضعف مفهوم المواطنة. فالاستقرار السياسي في اي نظام سياسي ديمقراطي يشمل مجموعة من القيم الاخلاقية والسلوكية والاختيار الرشيد بين بدائل متعددة احد اهم هذه القيم، في حين تعمل الهوية العشائرية والطائفية في احيان كعينة الى تشويه هذه القيم عن طريق منع الفرد من التصرف العقلاني، فمنطق القبيلة والطائفة في بعض الاحيان الذي يعلو على منطق المواطنة، وهنا ينعدم التسامح والتفاعل السياسي بين افراد المجتمع او بين الاحزاب نفسها، وبالتالي يسود منطق العنف السياسي. وان التنافس السياسي بين الاحزاب على اسس سياسية تتحول الى منافسة بين اشخاص ينتمون الى قبائل معينة وليس الى برامج سياسية تطرحها احزاب، بل ان بعض الاحزاب تلجأ الى اختيار مرشحين من شيوخ القبائل لزيادة رصيدها من الاصوات، كذلك فقد تحولت الاحزاب العراقية الى احزاب طائفية تعمل لخدمة الطائفية وتستمد رصيدها السياسي من تمثيلها لهذه الطائفة او تلك [35].

ان العراق يعاني في هذه المرحلة من غياب الرؤى بشأن الدولة، وكيفية بنائها، كما يعاني من معضلة عدم تسوية المتراكم من ازمات منذ العام 1921، والمستمرة لليوم.

والاخطر من ذلك فقد عانى العراق من تأثير مرحلة حرجة مرَّ بها (وهي التي حصلت بين 2005 – 2008)، والتي هددت السلم الاهلي، وغاب خلالها الامن العام والسكينة العامة وعانى بعدها من تمدد الارهاب ليحتل مدن بأكملها زيادة على احتمالات ان يكون الدستور مشجعاً لفكرة اتجاه العراقيين الى الفيدراليات هو امر وارد، تشجعه الخرائط الجغرافية والبشرية للتقسيم، او ما حصل من تغير في حركة السكان بفعل عمليات التهجير والنزوح الداخلي ودعوات غير الديمقراطيين الى اعمام الفدرالية على مستوى كل العراق .

ان استمرار مثل هذا الجو السياسي المشحون في العراق، ووفقاً للإشكالات المذكورة سابقاً قد ينذر باحتمالات سلبية تنعكس على واقع النظام السياسي وواقع العراق ككل ودخول العراق في فوضى، او قد ينذر بأضعاف شرعية النظام السياسي، وهناك من يقول بأكثر مما تقدم، فيقول ان العراق متجه نحو التفكك كون النظام السياسي غير مستقر [36].

المحور الثالث/ آليات الاصلاح السياسي في العراق

أولاً/ اصلاح العملية السياسية:

تعاني العملية السياسية في العراق منذ عام 2005 من بعض الاخفاقات، نتيجة قيام هذه العملية على نظام المكونات المتعددة (شيعة، سنة، اكراد) بدل قيامها على اساس المواطنة والمشتركات الوطنية، فالأحزاب السياسية في معظمها اصبحت احزاب مكونات تنتمي من حيث اعضائها وتوجهاتها الى احد المكونات الثلاث الرئيسية او مكونات فرعية صغيرة كالتركمان والشبك والكلدو اشورية، واعتمدت هذه الاحزاب على التوافقات السياسية في عملية تشكيل الحكومات، فكان ان تم التوافق على اسناد منصب رئيس الجمهورية الى الكرد ومنصب رئيس مجلس الوزراء الى الشيعة ومنصب رئيس مجلس النواب الى السنة [37]. دون ان يكون هناك الزام دستوري بذلك .

لقد كانت نقطة البداية في الخلل الذي اصاب العملية السياسية هي تشكيل مجلس الحكم، على اساس تمثيل المكونات حسب النسبة التقديرية لعدد اعضائها بموجب التقديرات السائدة لانتماءات السكان [38].

اعقب ذلك تشكيل لجنة لكتابة الدستور العراقي والتي انتهت منه بفترة وجيزة وبطريقة مستعجلة خشية من تجاوز الاطر الزمنية التي حددها قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لكتابة الدستور والتصويت عليه، وبذلك فقد حصلت تشوهات في الدستور فأصبح الدستور مليئاً بالألغام[39].

ان التعجل في صياغة الدستور ادى الى خسارتين الاولى في عدم تحقيق الاجماع الشعبي عليه، اما الثانية فكانت في نص الدستور نفسه، ذلك ان الفقرات الرئيسة مثل الفيدرالية والصلاحيات قد وضعت في صيغ غير واضحة، كما ان العملية الدستورية التي كان يمكن لها ان تعالج الانشقاقات المتزايدة في المجتمعات العراقية لم تفعل ذلك، بل على العكس فقد ادت العملية الدستورية الى ترسيخ الطائفية اجتماعياً وسياسياً، بل ان الطائفية باتت واحدة من ادوات العمل السياسي في البلد [40]. على الرغم من ان الدستور لم يكرس ذلك ولم يتطلب ذلك .

ومن هنا فأن احدى ادوات الاصلاح في العراق هو اصلاح هذه العملية السياسية التي بدأت بداية خاطئة، وهذا لا يتضمن بالطبع النص الدستوري بل تفسيراته والممارسة الخاطئة والتطبيق غير السليم له ، فالدستور هو العقد الناظم للعلاقة بين السلطة والشعب، وهو بهذا يتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد ولا يوقفها، وبذلك فأن امكانية تعديله واردة بل واحياناً ضرورية وفق ماحدده الدستور ذاته، لتحقيق التلاؤم بين الوضع السياسي والوضع الاجتماعي – الاقتصادي.

ان استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون (الدولة المدنية) يمثل مستوى مهم للإصلاح السياسي في العراق، بهدف الوصول الى دولة ديمقراطية مدنية ينعم فيها الجميع بالحرية والمساواة.

كما يتطلب اصلاح العملية السياسية في العراق اعادة النظر بالمحاصصة السياسية التي اصبحت جزءاً من طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، حيث تتوزع المناصب السياسية العليا والوزارات، بل والمناصب التنفيذية في الوزارات (وكلاء الوزارات والمدراء العامون ومن بدرجتهم) على اساس الانتماءات الطائفية والاثنية، مما اضعف من الولاء للدولة لصالح الولاء للمكون والطائفة –

لاسيما وان توزيع المناصب لا يتم على اساس العدالة وتكافؤ الفرص، وانما على اساس القرابة والانتماء [41].

فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الاولى طبقاً لدستور 2005 ولغاية الحكومة الحالية، فأن جميع الحكومات تقوم على المحاصصة السياسية، وهذا ادى الى افتقاد هذه الحكومات الى برامج وطنية محددة او رؤية موحدة، وتمسك كل طرف بما حصل عليه من مكاسب وعمل على زيادتها وان كانت قد غيبت فيها مصلحة الوطن، وهذا ما ادى لاحقاً الى شيوع الفساد السياسي والمالي، وانغلاق الكتل السياسية عن بعضها البعض واختلاف الرؤى بين السياسيين [42].

لقد اصبحت المحاصصة السياسية امراً واقعياً لا يستند على مرجعية دستورية وجزءاً من السياسة العراقية، حيث وافقت جميع القوى السياسية على المشاركة في العملية السياسية، واشتركت في توزيع المناصب على اساسها، ولكن هذا لا يعني الاستسلام لها، فهذه المحاصصة لابد من تجاوزها، ولابد للقوى السياسية من العمل وفق نظام الاغلبية والاقلية (السياسية وليس الطائفية والاثنية)، وهذا يتطلب اصلاح النظام الحزبي بحيث تنحسر الاحزاب ذات التوجهات الطائفية والاثنية لصالح الاحزاب ذات التوجه الوطني.

ويعد الفساد السياسي احد اسباب عجز الحكومة العراقية والقوى السياسية عن اصلاح العملية السياسية، فالنظام السياسي يخضع الى حد كبير الى حالة من استشراء الفساد السياسي، الذي قاد الى اضعاف فاعلية الدولة وكفاءة اجهزتها وتحول الى بنية ثابتة ومتداخلة مع كل الاجهزة الحكومية، بهدف كبح اي خطوات للتغير الجدي واعادة بناء العملية السياسي على أسس صحيحة [43].

إن حزمة الاصلاحات التي بدأت الحكومة العراقية بها منذ عام 2014 لم تحقق اصلاحاً كاملاً للعملية السياسية والنظام السياسي، وانما كانت عملية شكلية دون تطبيق شامل بسبب عدم قدرة الحكومة العراقية على ضرب رؤوس

الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة العراقية، كما ان العديد من القوى السياسية ليس لديها النية الصادقة لإصلاح العملية السياسية [44].

ثانياً/ تحقيق المصالحة الوطنية:

شهد العراق بعد عام 2003 انقساماً مجتمعياً على اساس الانتماءات الطائفية والقومية – العراقية، وانتقل الصراع بين الاحزاب السياسية والكتل النيابية من البعد السياسي الى البعد المجتمعي، حيث انتقل الى المكونات نفسها، إذ اصبح التنافس والصراع السياسي يرتكز على الانتماء المكوناتي بدل ارتكازه على البرنامج السياسي، فقد افرزت العملية السياسية احزاباً وكتلاً تمثل مكوناتها وتستمد منها دعمها واسنادها، وقد كرست هذا الانحياز الفئوي للمكونات من قبل النخبة السياسية مبدأ التمايز فيما بينها وعمق الولاء لها على حساب الولاء للوطن ودفعها للتصارع فيما بينها من اجل الحفاظ على مكاسبها، وقد ادى ذلك الى اتخاذ كثير من السياسيين مواقف تحريضية ضد المكونات الاخرى، وكان هذا التحريض يجد صداه في الشارع العراقي على صعيد الواقع الامني [45].

فكان ان ازداد النزاع الاهلي داخل المجتمع العراقي وتحول الى اعمال عنف طائفية واسعة في الفترة 2006 – 2007، نتج عنها الاف الضحايا وتهجير الاف اخرى من المواطنين الى مناطق اخرى او الى خارج العراق، فقد اخذت مناطق بغداد تتلون بألوان موحدة طائفياً، بحسب اكثرية السكان التي تسكنها وبدأت عمليات النزوح تشتد مع تراخي قبضة الدولة على تلك المناطق وشعور المواطنين بأن عليهم توفير الحماية لأنفسهم [46].

نتج عن هذه التطورات احساس عميق بالحاجة الى مصالحة وطنية حقيقية تعيد السلم الاهلي بين ابناء الوطن، لاسيما وقد استغلت القوى المعادية – تنظيم القاعدة اولاً ثم داعش ثانياً– الصراع الاهلي للسيطرة على مناطق نفوذ واسعة في العراق، فضلاً عن تدخلات دول الجوار الاقليمي والدول الكبرى، فأخذت

الحكومة العراقية وبعض الاطراف المجتمعية، بالعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الاطراف والقوى الفاعلة في العراق، من خلال روح المواطنة واحترام حقوق المواطنين كافة ومحاربة الجماعات المسلحة.

ان العراق اليوم بحاجة الى مصالحة وطنية حقيقية تتجاوز المعوقات وتعمل على تعزيز الدوافع الوطنية، التي من خلالها يستطيع العراق العبور الى بر الامان.

ان ما يحتاجه العراق اليوم هو مصالحة وطنية حقيقية تعلو فيها المواطنة والهوية الوطنية على الهويات الفرعية الاخرى مع عدم الغائها وتهميشها، وهذا يقتضي نظاماً ديمقراطياً يراعي مصالح جميع المواطنين على قدم المساواة ويصون حرياتهم وحقوقهم دون تمييز، فالديمقراطية هي الحل الناجح لإدارة الاختلاف ضمن اطار الدولة العراقية الواحدة التي تسامى على الانتماءات العرقية والاثنية والطائفية [47].

ومن هنا شرعت حكومة العبادي في اعطاء المصالحة الوطنية اهمية قصوى واولوية على باقي الملفات التي واجهتها، فقد كان تأليف هذه الحكومة اساساً بموجب الاتفاق السياسي الذي حصل بين الاطراف السياسية العراقية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية لعام 2014، والتي ارتكزت الوثيقة السياسية التي وقعت عليها الكتل السياسية على الالتزام بالدستور، والعمل بموجبه لحل جميع القضايا وتجنب الروح الانتقامية فيما بينها، وقد ارتكزت هذه الوثيقة على ما يلي: [48]

أولاً: اعتماد مبدأ الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات وتشكيل حكومة وطنية جامعة تشتغل بروح الفريق الواحد، واعتماد المسؤولية التضامنية كل من موقعه.

ثانياً: الالتزام بترسيخ الوحدة الوطنية وبث روح السلم الاهلي من قبل الكتل السياسية، وضمن السقف المحدد للعملية السياسية والمضي باتجاه تحقيق

المصالحة الوطنية، واستكمال متطلباتها بإصدار قانون العفو العام، ومعالجة ملف المساءلة والعدالة، وبالتزامن مع قانون حظر حزب البعث.

ثالثاً: اعادة اعمار المناطق التي تم تخريبها، والتي تضررت من جراء الارهاب والعمليات العسكرية، بالإضافة الى الاهتمام بالنازحين وتوفير ملاذات آمنة لهم لحين عودتهم.

رابعاً: تحقيق التوازن في الوظائف العامة في مفاصل الدولة، بما يحقق تمثيل متوازن بين مكونات الشعب، من خلال تشريع قانون الهيئة العامة، لضمان التوازن وتحقيق التوازن في القوات المسلحة والاجهزة الامنية، وتشكيل لجنة وزارية لتحقيق التوازن الوطني، وبرغم ان الكثير من هذه الاجراءات قد تم تنفيذها فعلاً، إلا أن الكثير منها لا يزال معطلاً ايضاً بفعل المناورات السياسية بين الكتل السياسية، فضلاً عن الانشغال بملفات اخرى مهمة، كمحاربة الارهاب وتحرير المناطق من تنظيم داعش الارهابي ومحاربة الفساد وغيرها.

ثالثاً/ اصلاح النظام القضائي:

نص الدستور العراقي على مبدأ استقلال القضاء، حيث نصت المادة (19) على ان (القضاء مستقل لا سلطات عليه لغير القانون) [49].

ولقد ترك تشكيل المحكمة الاتحادية – وهي اعلى سلطة قضائية في العراق – الى القانون العادي الذي يصدر عن مجلس النواب، مما يمكن ان يمثل مساساً باستقلالها بسبب الخشية من تحكم السلطة التشريعية، من خلال هذا القانون بتحديد اسلوب تشكيل المحكمة واختيار اعضائها او حتى عزلهم، مما يمكن ان يفقدها طابعها المهني [50].

إن مبدأ استقلال القضاء هو مبدأ دستوري تبناه الدستور العراقي الدائم، كما سبق وان رأينا ولكن هذا لم يمنع او يحول دون ان تمارس السلطتين

التنفيذية والتشريعية ضغوطاً وتدخلات في عمل القضاء، مما يجعلها احياناً تبدو وكأنها تابعة لهما، فبالنسبة للسلطة التنفيذية فأنها كثيراً ما تتدخل بالعمل القضائي وتوجيهه لوجهة معينة، وهذا التداخل لا يكون علنياً بل مستتراً، ويتم بأساليب مختلفة منها الزام المحاكم، بإعطاء وزارة العدل بصور من الدعاوى المدنية والجنائية التي تصعد ضد شخصيات معينة، ومنها قدرة وزير العدل على نقل الدعاوى من محكمة الى اخرى، مما جعل القضاء يبدو وكأنه تابع للسلطة التنفيذية [51].

من جهة اخرى، فأن تفشي الفساد كان له دور في هيمنة السلطة التشريعية على السلطة القضائية، بسبب رفض الكثير من الاحزاب السياسية احالة بعض المسؤولين والنواب الى القضاء مستفيدين من الحصانة البرلمانية ، التي لا يمكن ان ترفع إلا بقرار من مجلس النواب نفسه، كما ان الكثير من القضايا التي رفعت بحق مسؤولين حكوميين اغلقت ملفاتها تطبيقاً للمادة (136/ ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية، التي تنص على (لا يجوز احالة المتهم الى المحاكمة في جريمة ارتكبت اثناء الوظيفة الرسمية او بسببها، إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الاخرى) [52].

وعليه، يمكن القول، ان هناك حاجة الى انهاء تدخل السياسيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية في شؤون القضاء، وان يكون للسلطة القضائية الحق في ممارسة عملها بحرية تامة، بما في ذلك استدعاء المسؤولين الرسميين في الدولة لمحاسبتهم وسماع اقوالهم عن القضايا الاتهامات التي توجه اليهم بحكم مسؤوليتهم، كما يجب السماح بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وتفعيلها بهدف منع انتهاك الدستور او تجاوزه بقوانين قد لا تتلائم معه، ونعتقد ان اهم سبل الحفاظ على استقلال القضاء وتزامنه واصلاح اوضاعه تتمثل بما يلي:

1. فصل عمل القضاء عن السلطة التنفيذية المتمثلة بوزارة العدل عن طريق ربط كل ما يتعلق بالقضاة (نقلاً وتوقيعاً واعفاء) بمجلس القضاء الاعلى الذي يجب ان يتشكل بالانتخاب من القضاة انفسهم.
2. توفير الامن الشخصي للقاضي ليكون حراً بممارسة عمله.
3. اصلاح البنية القانونية التي تعاني من نواقص في القوانين وتضارب في بعضها الاخر، بما يوفر الاساس القانوني السليم للأحكام القضائية.

الخاتمة

يتبين لنا ان النظام السياسي العراقي الحالي عانى منذ تأسيسه عام 2005، من مشكلات عديدة اثرت على فاعليته وادخلته الى دوامة من الفساد، وعدم الكفاءة في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد ولدت العملية السياسية التي قادت الى نشأة النظام السياسي الحالي بداية بشكل مشوه، إذ انها لم تأت نتيجة فعل عراقي خالص لتغيير النظام السياسي السابق بنظام جديد، يقوم على اسس الديمقراطية والعدالة والنزاهة، ورغم تبني العراقيين لدستور عام 2005، اشتمل على افضل المبادئ التي تقوم عليها الدساتير كالحريات العامة وحقوق الانسان (الباب الثاني) والفصل بين السلطات وقيام نظام برلماني ديمقراطي اتحادي (المادة الاولى من الدستور)، إلا ان التطبيق العملي لهذا الدستور لم يأت متوافقاً مع الاساس النظري المتمثل بالدستور، والذي ظهرت اثناء التطبيق فيه – هو الاخر – مشكلات ونواقص وعيوب جعلت مسألة اصلاحه تبدو حتمية.

لقد تبنت العملية السياسية مجموعة من الأسس التي شوهت التجربة العراقية، وجعلت مسألة اصلاحها حتمية واهمها المحاصصة الطائفية والعرقية وظهور مفهوم (المكونات) الذي اصبح سائداً في الخطاب السياسي والاعلامي

العراقي، مما ولدَّ حاجة الى اصلاح سياسي شامل في العراق يؤدي الى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يتجاوز المعوقات التي ناقشها هذا البحث.

Abstract

Political reform is one of the most important concepts in political systems because every state has to make reforms in its political system, its constitution or its political system's tools. In Iraq political system established in abnormal situation so it needs real reform for the political problems that began in practice such as political corruption.

الهوامش

[00]لا يقتصر الاختلاف في معنى فكرة الاصلاح السياسي والمضامين المتعددة التي يعكسها بقدر ما سرى هذا الاختلاف على معنى الاصلاح لغوياً، فبينما تذهب معاجم اللغة العربية الى القول ان الاصلاح هو ضد الافساد وهما متلازمان، بمعنى ان الاصلاح تابع الافساد تأريخياً بمعنى اصلاح الشيء وجعله ذا فائدة وعودته الى حالته الطبيعية التي كان عليها قبل حدوث الافساد فيه، نرى المنظور الغربي سواء الانكليزي والفرنسي reform، reforme يدرك الاصلاح بإعطاء الشيء صورة جديدة وشكلاً اخر الذي كان عليه من قبل. لمزيد من الاطلاع ينظر: محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص ص 17 – 19 .

[01]اشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الامريكية تجاه الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (26)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 71 .

[02]المصدر السابق، ص 70 .

[03]معتز عبيد الفتاح، الديمقراطية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (236)، نيسان 2006، ص 2. ينظر ايضاً: حسنين توفيق ابراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (349)، 2008، ص 21 وما بعدها.

[04]حامد قويسي، الاسلاميون وتحديات الحكم ومحنته في اعقاب الثورات العربية، في: حامد قويسي واخرون، الاسلاميون وتحديات الحكم في البلاد العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان/ الاردن، 2012، ص ص 51 – 52 .

[05]عبد الاله بلقزيز، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة مقدمة الى حلقة الاصلاح السياسي في الوطن العربي التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص 92 – 93 .

[06]كمال المنوفي ويوسف الصواني (محررين)، الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 2006، ص 48 .

[07]ثناء فؤاد عبد الله، الاصلاح السياسي خبرات عربية (مصر دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (12)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 4 .

[08]خيري ابو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصر، د. م، د. ن، د. ت، ص 4 .

[09]مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، حزيران 2013، ص 242 .

[010]سهام بنت محمد حلوة، الاصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق، مجلة صراحة الاردنية، 10 اكتوبر 2013، ص 1 .

[011]ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العالمي للدراسات السياسية، الاردن، 2001، ص 21 .

[012]اكرم سالم، نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية، الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233

[013]نبيل كريش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنه، 2008، ص 33 .

[014]علي عباس مراد، اعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (4)، العراق، كانون الاول 2012، ص 207 .

[015]حسين مشتت، المواطنة والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد (9)، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، اذار 2007، ص 51 .

[016]مهران سومو شيخ، مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي، الانترنيت:www.ahewar.org

[017]ينظر: مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية العراقية، في مجموعة باحثين، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مطبعة الضياء، النجف، 2009، ص 7 . وكذلك ينظر: فالح عبد الجبار، حكومة الشراكة فشل التوافقية، صحيفة الصباح، العدد (2220)، بغداد، 11 نيسان 2011 .

[018]سعد عبد الرزاق، التوافقية العراقية الى اين؟، الشرق الاوسط اللندنية، العدد (11729)، 8 يناير 2011.

[019]ينظر: ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعدد، ترجمة: رنيه حسيني، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص 25 .

[020]ينظر: حسن تركي عمير، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (58)، جامعة ديالى، 2013، ص 146 وما بعدها.

[021]المصدر نفسه، ص 166 وما بعدها.

[022]ينظر: د. جاسم محمد عبد الكريم، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص ص 206 – 208 .

[023]رغم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية من اجل محاربة الفساد، ومع وجود العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، لا يزال الفساد يمثل مشكلة معقدة ليس من اليسير احتوائها خلال فترة زمنية قصيرة او ضمن اطار خطط قصيرة، وانما يحتاج الى استراتيجية وطنية متكاملة، وقد تبنت الحكومة العراقية في هذا الصدد استراتيجية محددة واعتبرت خطرة بموازاة الارهاب، لكن تبقى تلك الجهود متواضعة قياساً بحجم المشكلة.

[024]لمياء محسن، الفساد الاداري والسياسي في العراق، مجلة دراسات سياسية، العدد (14)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، 2009، ص 33 .

[025]ايمن احمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش، ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، 2013، ص 2 .

[025]سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الاداري والمالي، المكتبة الوطنية، بغداد، 2008، ص 91 .

[026]ينظر: ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، ط 1، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (116)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي/ دولة الامارات العربية المتحدة، 2006، ص ص 35 – 39 .

[027]المصدر نفسه، ص 3 .

[028]رنا الشجيري، السيادة العراقية في ظل العلاقة مع الولايات المتحدة، مجلة شؤون عراقية، العدد (2)، مركز العراق للدراسات، بغداد، شباط 2009، ص 174 .

[029]اسماء جميل، تطور الاحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد (7)، 2007، ص 79 .

[030]د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، 2005، ص ص 83 – 84 .

[031]المصدر نفسه، ص 86 .

[032]قارن مع: احمد غالب محي جعفر الشلاه، الهوية الوطنية العراقية: دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص ص 297 – 311 .

[033]لا يزال لا يوجد في العراق مؤسسة عسكرية للقول بوجود حكم المعسكر، او تأثيرهم في الحياة السياسية، انما هناك متربحين من اتجاه العراق نحو عسكرة المجتمع، لهذا نفضل اطلاق لفظ متعسكر على لفظ المعسكر.

[034]ينظر: امال وهاب العنبكي، المشهد العراقي بعد الاحتلال: الواقع والمؤمل، الرأي الاخر، العدد (1)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 64 . وكذلك: عبد الجبار احمد، العراق ومحنة الديمقراطية: دراسات سياسية راهنة، ط 1، مطبعة الطباع، بغداد، 2013، ص 130 .

[035]ينظر: عبد الواحد مشعل، القبيلة والدولة الديمقراطية في المجتمع العراقي: نظرة سريعة في دور المجتمع الاهلي في بناء الدولة، اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة، بناء الانسان/ بناء العراق، بيت الحكمة، بغداد، 18 – 20 كانون الاول 2008، ص ص 219 – 224 . وكذلك ينظر: احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص 64 .

[036]خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، خيارات العراق القادم: قراءة في فرضيتي الفيدرالية والتفكك، بحث القي في مؤتمر العلوم السياسية، جمجمال / السليمانية، 2012، ص ص 21 – 22 .

[037]عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية: العراق انموذجاً، دار السياب، بغداد، 2011، ص 93 .

[038]جعفر عتريس، العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى اولى معالم الشرق الاوسط الكبير، دار الحجة البيضاء، بيروت، 2004، ص 252 .

[039]د. عامر حسن فياض ود. كاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد (34)، 2013، ص 48 .

[040]مجموعة الازمات الدولية، تفكيك العراق: عملية دستورية تتعثر، عمان، 2005، ص 7 .

[041]سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في: اسماعيل الشطي واخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 281 .

[042]خلف صالح علي الجبوري، السياسات العامة للمصالحة الوطنية في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص 217 .

[043]جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي والاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2015، ص 118 .

[044]ستار شدهان شياع، الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص 197 .

[045]عبد الستار الكعبي، مصدر سبق ذكره، ص 128 .

[046]حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث، بغداد، ط 1، 2008، ص 243 .

[047]خلف صالح علي، مصدر سبق ذكره، ص 259 .

[048]وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العددان (39 – 40)، 2015، ص 544 .

[049]ينظر: نص المادة (19) من الدستور العراقي النافذ.

[050]كوثر حسن غازي، التحولات البنيوية في هياكل ومؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص 93 .

[051]حسن العكيلي، استقلال القضاء، بحث منشور على الرابط:http://www.iraqia.iq/view.704/

[052]ينظر: نص المادة (136/ ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية. كذلك ينظر: ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003: دراسة في الاسباب والاثار والمعالجات، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (30)، 2016، ص 151 .